



شركة سلطان نايف الدويش
للمحاماة والاستشارات القانونية
Sultan Bin Naif Al Duwaish Law Firm



عرض
فني
ومالي

شركة سلطان نايف الدويش
للمحاماة والاستشارات القانونية
Sultan Bin Naif Al Duwaish Law Firm



أهلاً بكم في عالمنا

المحتوى

04	من نحن
04	رؤيتنا
05	رسالتنا
06	أهدافنا
06	قيمنا
07	خدماتنا القانونية
12	علاقتكم معنا
12	لماذا نحن
13	عملاؤنا
14	عرضنا المالي: الباقات
19	الخاتمة



من نحن

نحن كيان قانوني مهني متخصص، يُعنى بتقديم منظومة متكاملة من الخدمات والاستشارات القانونية للقطاعات التجارية والأفراد، وفق أعلى معايير المهنية والالتزام. يتجسد عملنا في التمثيل القضائي أمام مختلف درجات التقاضي، وصياغة العقود والاتفاقيات باحترافية عالية، وتقديم الاستشارات النظامية والتقارير القانونية، فضلاً عن خدمات التسوية البديلة للنزاعات، كالمصالحة، والوساطة، والتحكيم، وغيرها من الحلول القانونية المتخصصة. نعزز بفريق عملنا المتنوع، الذي يضم نخبة من المحامين والمستشارين الشرعيين والنظاميين، ذوي الكفاءة والتأهيل العالي والخبرة الراسخة في مختلف فروع الأنظمة السعودية، إننا نمثل نموذجاً لمكتب محاماة عصري، يستلهم رؤيته من مستهدفات رؤية المملكة 2030، ويواكب تطلعاتها في ترسيخ بيئة قانونية عادلة ومتطورة، تسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتمكين بيئة الأعمال.

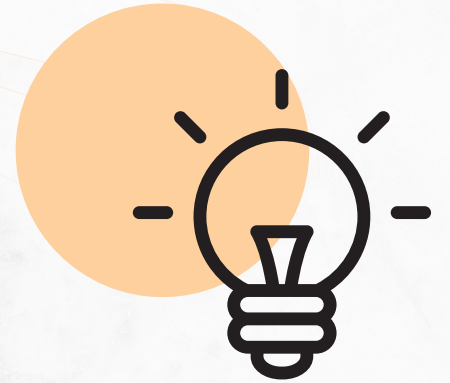
رؤيتنا

نطمح لأن نكون في طليعة دور الخبرة القانونية في المملكة العربية السعودية، عبر تقديم خدمات قانونية متكاملة تضيء المعايير العالمية في الجودة، وتتسم بالسرعة والكفاءة، ونُصمّم بما يتوافق مع احتياجات عملائنا وتطلعاتهم المتنامية، تتمثل رؤيتنا في التمثيل القانوني الأمثل لعملائنا، من خلال تسخير مزيج متوازن من الخبرات المحلية العميقة والمعرفة القانونية الدولية، بما يُفضي إلى بناء علاقات مهنية راسخة وطويلة الأمد، تقوم على الثقة والتميز والاستمرارية، وتجسّد رسالتنا ما نؤمن به من مبادئ، وما نعتمده من قيم راسخة، نُعليها في كل تعاملاتنا، وهي: الأمانة، الدقة، الاستجابة، العناية، الإنجاز، وإيماناً منا بأن التزامنا بهذه القيم هو الركيزة الأساسية في تحقيق رؤيتنا، فإننا نوليها اهتماماً بالغاً في علاقتنا مع عملائنا، وفي بيئة عملنا الداخلية، وفي مسؤوليتنا تجاه المجتمع.



رسالتنا

أن نقدّم خدمات قانونية عالية الكفاءة، تركز على فهم دقيق لاحتياجات العميل، ومعالجة قانونية متخصصة، وأداء مهني يتّسم بالنزاهة والموثوقية، ويحقق أعلى درجات الرضا، نسعى إلى أن نكون الشريك القانوني الموثوق الذي يستند إليه عملاؤه في إدارة قضاياهم، وحماية مصالحهم، من خلال تقديم حلول نظامية مبتكرة، واستشارات مدروسة، وتمثيل فاعل أمام الجهات القضائية، وفق إطار مؤسسي يتّسم بالاحتراف والاستدامة.



أهدافنا

- ترسيخ مكانتنا ضمن الصفوف الأولى لمكاتب المحاماة المتخصصة في المملكة، من خلال تقديم خدمات قانونية رفيعة المستوى، تتسم بالجودة والموثوقية.
- بناء شراكات مهنية طويلة الأمد مع عملائنا، تستند إلى الثقة المتبادلة، وتحقيق القيمة المضافة لأعمالهم.
- الإسهام في تطوير البيئة العدلية في المملكة، دعماً لرؤية 2030، عبر نشر الوعي النظامي وتقديم نماذج احترافية في الممارسة القانونية.
- استقطاب الكفاءات القانونية والشرعية المتميزة، وتأهيلها عبر بيئة عمل محفزة، تواكب التطورات النظامية والتقنية.
- تقديم حلول قانونية مبتكرة تراعي تطورات السوق وتحديات الواقع، من خلال فهم دقيق للأنظمة وسرعة في الاستجابة القانونية.



قيمنا

- نستند في ممارستنا القانونية إلى منظومة قيم راسخة، تشكل جوهر هويتنا المهنية، ومحدور تميزنا في تقديم خدمات قانونية موثوقة ومسؤولة. لقد رسّخنا عبر مسيرتنا مبدأ الالتزام الأخلاقي كأساس لكل إنجاز، واحترافية عالية بوصفها معياراً لا يساوم عليه، وتتمثل قيمنا في الآتي:
- **العمل بروح الفريق الواحد:** نؤمن أن تكامل الخبرات يصنع حلولاً قانونية أكثر دقة وأثراً.
- **النزاهة المهنية:** نحرص على إرساء علاقات قائمة على الصدق والعدل مع جميع المتعاملين.
- **التطوير المستمر:** نواكب المستجدات النظامية ونُحسّن أدواتنا وأساليبنا بلا انقطاع.
- **الشفافية:** نُطلع عملاءنا على كافة الإجراءات والتفاصيل ذات الصلة بملفاتهم بكل وضوح وموضوعية.
- **السرية وحماية البيانات:** نلتزم التزاماً تاماً بالمحافظة على خصوصية عملائنا وسرية ما يُسند إلينا من معلومات ووثائق.
- **الامتثال للأنظمة والقيم الشرعية:** نتمسك بتطبيق الأنظمة السارية وعدم مخالفتها، مع احترام تام للقيم الشرعية التي تمثل الإطار الأخلاقي الأسمى لأعمالنا.

خدماتنا القانونية

■ تقدّم **شركة سلطان بن نايف الدويش للمحاماة والاستشارات القانونية والتوثيق** باقة متكاملة من الخدمات القانونية المتخصصة، التي صُمّمت لتلبية احتياجات الأفراد والكيانات التجارية والمؤسسية، بمختلف أحجامها وقطاعاتها. تشمل خدماتنا: التمثيل القضائي، والتحكيم، والاستشارات النظامية، وصياغة العقود، وتأسيس الشركات، وحوكمة الأعمال، وتحصيل المديونيات، والتوثيق، وحل النزاعات، بالإضافة إلى باقات قانونية مرنة تغني عن الحاجة إلى التوظيف الداخلي، وتوفّر حماية قانونية شاملة.

الاستشارات القانونية

نُقدّم استشارات شرعية وقانونية متخصصة تغطي طيفاً واسعاً من المسائل النظامية، سواء أكانت محل نزاع أم في طور الوقاية القانونية الاستباقية، وذلك بهدف تمكين العميل من الإحاطة الكاملة بمركزه القانوني، واتخاذ القرار المستنير وفق الأطر النظامية المعتمدة. يشمل نطاق عملنا في هذا المجال:

- إعداد وصياغة الاستشارات القانونية المكتوبة، المبنية على تحليل دقيق للأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.
- تقديم المشورة الشفهية الفورية في المسائل اليومية والعاجلة.
- تغطية شاملة لمختلف الأنظمة، بما في ذلك: الأنظمة التجارية، والعمل، والعقارات، والتمويل، والأنظمة الجزائية، والإدارية، والتنظيمات الخاصة بالشركات والمؤسسات.
- يباشر فريقنا المتخصص دراسة كل واقعة على حدة، ويُقدّم الرأي القانوني المدعوم بالأسس النظامية والفقهية، مع مراعاة مصلحة العميل والحلول الوقائية قبل اللجوء إلى التقاضي.



الترافع والتقاضي والمرافعة والمدافعة

- نُقدّم تمثيلاً قضائياً احترافياً أمام مختلف المحاكم واللجان القضائية وشبه القضائية، في القضايا المدنية والتجارية والمصرفية والإدارية والجنائية. يمتاز فريقنا بخبرة معمّقة في إعداد اللوائح القضائية بأنواعها، وتبني استراتيجيات قانونية دقيقة تضمن تحقيق أفضل النتائج وحماية مصالح عملائنا بكفاءة واحترافية.



أنظمة العمل وعقودها

يملك مكتبنا كادرًا قانونيًا متخصصًا في أنظمة العمل ولوائحها التنفيذية المعمول بها في المملكة العربية السعودية، ويتمتع بخبرة واسعة في معالجة مختلف القضايا العمالية، سواء على مستوى الاستشارات النظامية أو النزاعات التعاقدية أو التمثيل القضائي أمام المحاكم واللجان العمالية المختصة. تُقدّم خدمات متكاملة تشمل:

- صياغة ومراجعة عقود العمل الفردية والجماعية بما يضمن الامتثال للأنظمة، وتحقيق توازن العلاقة بين صاحب العمل والعامل.
- تقديم الاستشارات القانونية في مسائل الرواتب، نهاية الخدمة، الفصل، ساعات العمل، الجزاءات التأديبية، والتعويضات.
- إدارة التفاوض وتسوية النزاعات العمالية بما يراعي الحفاظ على العلاقة التعاقدية واستقرار بيئة العمل.
- التمثيل القانوني أمام الجهات القضائية المختصة بالقضايا العمالية، لضمان استيفاء الحقوق القانونية للعميل، سواء كان صاحب عمل أو عاملاً.
- نحرص في كل تعامل على تطبيق أصول مهنية دقيقة تُحقّق العدالة وتحفظ الحقوق، وفق أعلى درجات الكفاءة القانونية والتوافق النظامي.

صياغة مراجعة العقود

- ندرك أن العقود تُمثّل العمود الفقري لأي علاقة تجارية أو شراكة قانونية، وأن الصياغة الدقيقة والمتوازنة تُعدّ الضمانة الأولى لحماية الحقوق وتحديد الالتزامات من هذا المنطلق، نُقدّم خدمات صياغة ومراجعة العقود والاتفاقيات بمهنية تضمن الوضوح والشرعية والتوازن بين الأطراف. يشمل ذلك: العقود التجارية، مذكرات التفاهم، سندات الالتزام، والاتفاقيات التشغيلية، مع تقديم المشورة المصاحبة لتفسير البنود وتقييم آثارها القانونية، بما يتوافق مع الأنظمة السعودية والمعايير الدولية.

تحصيل المديونيات

■ نُبأشر تحصيل المستحقات المالية المتعثرة بآليات قانونية فعّالة، تشمل التسويات الودّية، والإجراءات النظامية، ومتابعة تنفيذ الأحكام، مع مراعاة الخصوصية والتوازن بين استرداد الحقوق والحفاظ على العلاقات التعاقدية. نُقدّم هذه الخدمة استنادًا إلى فهم دقيق للأنظمة السعودية وخبرة عملية في مختلف القطاعات.



تصفية الشركات والحراسات القضائية

■ نُقدّم خدمات تصفية الشركات والحراسات القضائية وفق منهجية شرعية ونظامية تحفظ الحقوق وتراعي العدالة، يشمل نطاق عملنا: حصر التركة، إدارة الأعيان، التنسيق مع الجهات القضائية، والإشراف على توزيع التركة، وذلك تحت إشراف قانوني مباشر، يضمن الامتثال ويصون مصالح جميع الأطراف.



تأسيس الشركات

نمتلك خبرة متراكمة في تقديم خدمات تأسيس الشركات بمختلف أنواعها، سواء المحلية أو الأجنبية، وفقًا للأنظمة واللوائح المنظمة للأعمال في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك نظام الشركات الجديد ولأحدثه التنفيذية، يتولى فريقنا المتخصص الإشراف على جميع مراحل التأسيس، بما يشمل:

- تقديم الاستشارات القانونية الأولية لاختيار الشكل النظامي الأنسب لطبيعة النشاط.
 - إعداد وصياغة عقود التأسيس والأنظمة الأساسية، بما يضمن وضوح العلاقة بين الشركاء وتنظيم آليات الإدارة والتمويل والتصفية.
 - تسجيل الشركات والكيانات القانونية لدى الجهات المختصة ومتابعة إجراءات الترخيص والتوثيق.
 - إعداد اللوائح الداخلية والسياسات الإدارية والتنظيمية الداعمة لبدء النشاط التجاري بشكل سليم ومتوافق مع الأنظمة.
- نعمل على تمكين عملائنا من الانطلاق بأعمالهم من منطلق قانوني راسخ، وبمنهجية احترافية تراعي متطلبات الامتثال وتُمهّد لنمو مستدام.





الحوكمة

■ نُقدّم خدمات متخصصة في حوكمة الشركات، تشمل تصميم الأطر التنظيمية، صياغة السياسات الداخلية، وإعداد استراتيجيات إدارة المخاطر، بما يرسّخ مبادئ الشفافية والمساءلة، ويضمن الامتثال للأنظمة. نُمكّن عملاءنا من بناء كيانات مؤسسية متينة قادرة على مواجهة التحديات بثقة واستدامة.

التحكيم

■ نمتلك فريقًا متخصصًا في قضايا التحكيم، يتمتع بخبرة واسعة في إدارة النزاعات التي تتطلب تدخل محكمين قانونيين معتمدين، ويُجيد التعامل مع مختلف أنواع التحكيم المحلي والدولي، وفق أفضل الممارسات المعترف بها إجرائيًا ومهنيًا، ويعتمد نهجنا في هذا المجال على المرونة، والسرعة في الإنجاز، والدقة في التمثيل القانوني، لضمان تحقيق أفضل النتائج الممكنة لعملائنا، نفخر بسجلنا المهني في هذا المجال ضمن قطاعات متعددة، من أبرزها: الاستثمار، والاستحواذ، والخدمات المصرفية، والطاقة، والبنية التحتية، إضافة إلى القضايا التجارية المعقدة، وتشمل خدماتنا في التحكيم ما يلي:

■ تقديم المشورة القانونية حول إجراءات التحكيم واختيار الجهة الأنسب.

■ تمثيل العملاء - أفرادًا وكيانات - في النزاعات الخاضعة للتحكيم داخل المملكة وخارجها.

■ إعداد مذكرات الدفاع والدفع النظامية، ومتابعة الإجراءات وفق قواعد التحكيم المعتمدة.

■ التعامل بكفاءة مع الأنظمة والإجراءات الخاصة بمؤسسات التحكيم الإقليمية والدولية، بما في ذلك قواعد غرفة التجارة الدولية (ICC) ومركز التحكيم التجاري لدول الخليج وغيرها.





علاقتكم معنا

نؤمن بأن العلاقة بيننا وبين عملائنا تتجاوز حدود تقديم الخدمة، لتشكّل شراكة قانونية استراتيجية تقوم على الثقة، والالتزام، والتفاعل المستمر، نحرص على فهم احتياجاتكم بدقة، وتقديم الدعم القانوني المتكامل في جميع مراحل تعاملاتكم، وذلك من خلال فريق عمل يتمتع بخبرة معرفية رصينة، وفهم عميق للأنظمة والتشريعات، وقدرة على توظيف تلك المعرفة في تقديم استشارات قانونية فعّالة، وجودة تنفيذية عالية ترتقي إلى تطلعاتكم، ونلتزم بتعزيز هذه العلاقة من خلال:

- الاستجابة السريعة لمتطلباتكم القانونية.
- التواصل المستمر والشفاف لضمان وضوح الرؤية القانونية.
- تحديث مستمر بالمستجدات النظامية ذات الصلة بنشاطكم ومصالحكم.
- التفاعل الذكي مع المتغيرات القانونية لضمان الحماية الاستباقية والتمثيل المتوازن.

نحن لا نقدّم خدمة فقط، بل نبني علاقة مهنية راسخة تُعزّز من مكانتكم القانونية وتمنحكم الاطمئنان في كل خطوة.

لماذا نحن

- إن ما نقدمه لا يقتصر على خدمات قانونية فحسب، بل هو التزام راسخ بالشراكة، وحرص دائم على التميز، وسعي مستمر لتقديم قيمة مضافة حقيقية لعملائنا.
- نؤمن أن الشريك القانوني الناجح هو من يفهم احتياجاتك قبل أن تطلبه، ويوفر لك الحل قبل أن تواجه الإشكال، ويتقدّم معك بخطى واثقة نحو النمو والاستقرار.
- نضع بين أيديكم خلاصة خبراتنا، ونُسخر فريقنا وإمكاناتنا لخدمتكم بكفاءة مهنية، واستجابة فاعلة، ورؤية قانونية متجددة.
- نتطلّع إلى أن نكون خياركم القانوني الأمثل، وشريككم الاستراتيجي في إدارة المخاطر، وصيانة الحقوق، وتحقيق الامتثال في بيئة أعمال تتسارع فيها التحديات وتُقاس فيها الثقة بالدقة والإنجاز.

عملاؤنا

يُشكّل عملاؤنا ركيزة وجودنا، ومحور اهتمامنا، وامتدادًا لرسالتنا القانونية. لقد تشرفنا بخدمة طيف واسع من العملاء من مختلف القطاعات، شملت الجهات الحكومية، والكيانات التجارية، والمؤسسات المالية، والشركات الناشئة، ورجال الأعمال، والأفراد، مقدمين لهم خدمات قانونية تتسم بالدقة، والكفاءة، والسرية التامة، وقد أثمرت هذه العلاقة عن شراكات مهنية طويلة الأمد، تقوم على الثقة المتبادلة، والالتزام المشترك بالامتياز، والاستجابة الفورية لمتغيرات السوق والتشريعات، إن تنوّع عملائنا يُعد شهادة على قدرتنا على التكيف مع خصوصية كل نشاط، وتقديم الحل القانوني الملائم له، ضمن إطار يحفظ الحقوق ويُحقق المصالح بكفاءة عالية.



شركة أوامر للاتصالات وتقنية المعلومات
Awamer Telecommunications & Information Technology Company



طويق الدولية
Twaik international



الباقات القانونية للشركات

■ حرصاً منا على تلبية احتياجات مختلف المنشآت بأنماطها المتعددة، وضعنا باقات قانونية مرنة وشاملة، صُممت بعناية لتواكب متطلبات الشركات الكبرى التي تحتاج إلى دعم قانوني متواصل، كما تُراعي خصوصية رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما يضمن لها حماية قانونية فعّالة وموثوقة، تُوفّر هذه الباقات حلولاً قانونية متكاملة تغني عن التوظيف القانوني الداخلي، وتُعزز من كفاءة الأداء النظامي، وتساهم في استقرار الأعمال ووقايتها من المخاطر القانونية المحتملة.



الباقية البلاطينية

تمثل هذه الباقية الحل القانوني المتكامل للمنشآت الكبرى التي تتطلب حضوراً قانونياً دائماً ومساندة استراتيجية متواصلة. صُممت لتغطي كافة الجوانب النظامية والشرعية، وتوفّر دعماً احترافياً شاملاً دون قيود على حجم الخدمة أو نوعها.

الخدمات المشمولة:

- تمثيل قضائي غير محدود أمام كافة المحاكم، واللجان القضائية وشبه القضائية، والجهات الحكومية ذات العلاقة.
- تقديم الاستشارات القانونية المكتوبة والشفهية دون حد أعلى، في جميع فروع الأنظمة ذات الصلة بنشاط المنشأة.
- صياغة ومراجعة العقود والاتفاقيات واللوائح الداخلية، مع إبداء الرأي القانوني بشأنها.
- إعداد الخطابات القانونية والردود الرسمية بلا قيود، وفق نماذج معتمدة وملائمة للمخاطبات التجارية والحكومية.
- دراسة وتحليل الوضع القانوني للنزاعات المقامة ضد المنشأة، وتقديم الرأي النظامي بشأنها.
- تأسيس الشركات وتسجيلها، وتحويل الكيان النظامي عند الحاجة.
- صياغة أو تعديل النظام الأساسي للمنشأة، بما يتوافق مع الأنظمة الحالية.
- إعداد ومراجعة واعتماد لائحة تنظيم العمل الداخلية وفقاً لنظام العمل السعودي.
- توثيق الوكالات القانونية لدى الجهات المختصة دون حد أعلى.
- حضور الاجتماعات التعاقدية والاتفاقيات بصفة استشارية قانونية.
- إعداد الإشعارات والخطابات الرسمية ذات الطابع النظامي أو التفاوضي.
- صياغة خطابات الإنذار، ولفت النظر، وقرارات الفصل بما يحقق التوازن النظامي.
- إدارة التسويات الودية والمفاوضات في المنازعات التجارية أو العمالية.
- معالجة النزاعات الداخلية للمنشأة بطرق ودية، بما يحفظ بيئة العمل واستقرارها.
- تسجيل العلامة التجارية لدى الهيئة السعودية للملكية الفكرية.
- متابعة تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية الصادرة لصالح المنشأة.
- تحصيل المديونيات وتسوية المستحقات المتعثرة وجدولتها قانونياً.



الباقية الذهبية

تناسب هذه الباقية المنشآت التي تتطلب دعماً قانونياً منتظماً دون الحاجة إلى التفرغ الكامل لفريق قانوني داخلي. صُممت لتوفر تغطية قانونية شاملة بأطر واضحة ومنظمة، تُعزّز من كفاءة الإدارة القانونية وتساهم في الوقاية من المخاطر النظامية.

الخدمات المشمولة:

- تمثيل قضائي في ما لا يتجاوز 30 قضية خلال السنة الميلادية الواحدة، أمام مختلف المحاكم والجهات القضائية وشبه القضائية.
- حضور محامٍ مرخص لما لا يزيد عن 6 اجتماعات سنوياً، مع إعداد محاضر الاجتماعات بصيغة قانونية موثقة.
- تقديم 4 استشارات قانونية شهرياً، مكتوبة أو شفوية، في النطاقات النظامية ذات العلاقة بنشاط المنشأة.
- معالجة النزاعات الداخلية داخل المنشأة بطرق ودية، بما يحفظ تماسك بيئة العمل.
- إدارة التسويات والمفاوضات الخارجية للنزاعات مع الأطراف الأخرى دون اللجوء المباشر إلى القضاء.
- إعداد خطابات الإنذار، ولفت النظر، وقرارات الفصل بما يتوافق مع نظام العمل والأنظمة المعمول بها.
- صياغة ومراجعة العقود واللوائح الداخلية بمعدل لا يتجاوز 4 عقود شهرياً، مع تقديم الرأي القانوني التفصيلي.
- توثيق الوكالات الشرعية بما لا يتجاوز 10 وكالات سنوياً لدى الجهات المختصة.
- متابعة تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية لصالح المنشأة أمام جهات التنفيذ.
- تحصيل المديونيات وتقديم الحلول النظامية لجدولة المستحقات المتعثرة.



الباقية الفضية

تُلبى هذه الباقية احتياجات المنشآت في بداياتها، من خلال حزمة قانونية مدروسة تُوفر الحد الأدنى من الحماية القانونية، وتُساهم في دعم مرحلة التأسيس والاستقرار الأولى، بتكلفة مناسبة وفعالية ملموسة.

الخدمات المشمولة:

- تقديم 4 استشارات قانونية سنوياً، مكتوبة أو شفوية، في المسائل ذات العلاقة بنشاط المنشأة.
- تمثيل قضائي لما لا يزيد عن 5 قضايا خلال السنة الميلادية الواحدة، أمام الجهات القضائية المختصة.
- صياغة ومراجعة العقود واللوائح الداخلية بمعدل عقدين شهرياً، مع إبداء الرأي القانوني بشأنها.
- إعداد ودراسة الخطابات القانونية، بما لا يتجاوز 10 خطابات سنوياً، وتشمل المخاطبات التجارية والتنظيمية.
- متابعة تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية الصادرة لصالح المنشأة أمام جهات التنفيذ المختصة.
- تحصيل المديونيات وتقديم الحلول القانونية لتسوية المستحقات المالية المتعثرة.

خدمات اختيارية إضافية

في إطار حرصنا على تقديم منظومة متكاملة من الدعم القانوني المتخصص، نتيح لعملائنا مجموعة من الخدمات الاختيارية ذات القيمة الاستراتيجية، والتي يمكن الاتفاق عليها ضمن نطاق التعاقد أو بشكل مستقل، بحسب حاجة المنشأة وطبيعة نشاطها:

أولاً: الاستشارات القانونية الاستراتيجية

- إعداد دراسات قانونية شاملة لتوسيع نطاق الأعمال في أسواق جديدة داخل المملكة أو خارجها.
- تقديم حلول قانونية مرنة ومخصصة للمشاريع الناشئة ورواد الأعمال بما يتماشى مع أنظمة الاستثمار والتمويل.
- تقديم استشارات قانونية متقدمة في مجالات التقنية الحديثة، بما يشمل تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية (FinTech).
- إعداد نماذج تنظيمية وامتنالية تتوافق مع التشريعات المحلية والدولية، بما في ذلك أنظمة مكافحة غسل الأموال، وحماية البيانات، والحوكمة.

ثانيًا: خدمات دعم إضافي

- توفير خدمة المستشار القانوني الخاص للمنشأة، لمرافقة الأعمال بشكل دائم كعضو استشاري داعم للإدارة.
- تنظيم ورش عمل قانونية ودورات تدريبية داخلية للموظفين، في موضوعات مثل: العقود، الامتثال، الحماية القانونية، حقوق العمل.
- تقديم دعم قانوني مستمر في إعداد التقارير الإدارية والتنظيمية، بما في ذلك السياسات الداخلية والتقارير الرقابية.
- مراجعة وتحديث الهيكل القانوني والتنظيمي للشركة بما يتواءم مع أحدث التعديلات التشريعية.
- صياغة اتفاقيات عدم الإفصاح (NDA) واتفاقيات عدم المنافسة بما يحقق الحماية القصوى للأسرار التجارية والمصالح الاستثمارية.

ثالثًا: خدمات مهنية متكاملة (عبر شركاء متخصصين)

- نتيح لعملائنا خدمات المكاتب الهندسية المتخصصة في إدارة المشاريع والمكاتب المحاسبية للتدقيق والمراجعة المالية، بعروض خاصة وتنسيق مباشر من خلالنا، حرصًا على تكامل الخدمة من الزاوية القانونية والفنية والمالية.



ختامًا

في شركة سلطان بن نايف الدويش للمحاماة والاستشارات القانونية والتوثيق، نؤمن بأن كل منشأة، مهما اختلف حجمها أو طبيعة نشاطها، تحتاج إلى دعم قانوني متخصص ومتجدد يواكب التحديات التنظيمية ويعزز استقرارها ونموها، ولهذا، صممنا هذه الباقات القانونية بعناية لتمنح عملاءنا أعلى درجات الحماية القانونية والامتثال التشريعي، بما يتوافق مع أنظمة المملكة العربية السعودية، ويراعي خصوصية كل نشاط ويخدم أهدافه التشغيلية والاستراتيجية، سواء كنتم بحاجة إلى حلول قانونية شاملة أو خدمات مرنة مخصصة لاحتياجاتكم، فإننا على أتم الاستعداد لوضع خبراتنا ومعرفتنا القانونية في خدمتكم، لضمان استمرار أعمالكم بسلاسة، وكفاءة، وأمان نظامي.

للمزيد من المعلومات أو لاختيار الباقة الأنسب، لا تترددوا في التواصل معنا؛ يسعدنا خدمتكم وتقديم المشورة القانونية التي تصنع الفارق، ونُسهم في نجاح أعمالكم واستدامتها.

شركة سلطان بن نايف الدويش
للمحاماة والاستشارات القانونية والتوثيق



Creativity by:

يسعدنا تواصلكم معنا:

المقر الرئيسي: الرياض، الدائري الشمالي مخرج 6 ، حي الوادي، مكتب رقم 116

☎ +966536883502 ☎ +966500447155 ☎ +966557630004

info@sultans-law.com